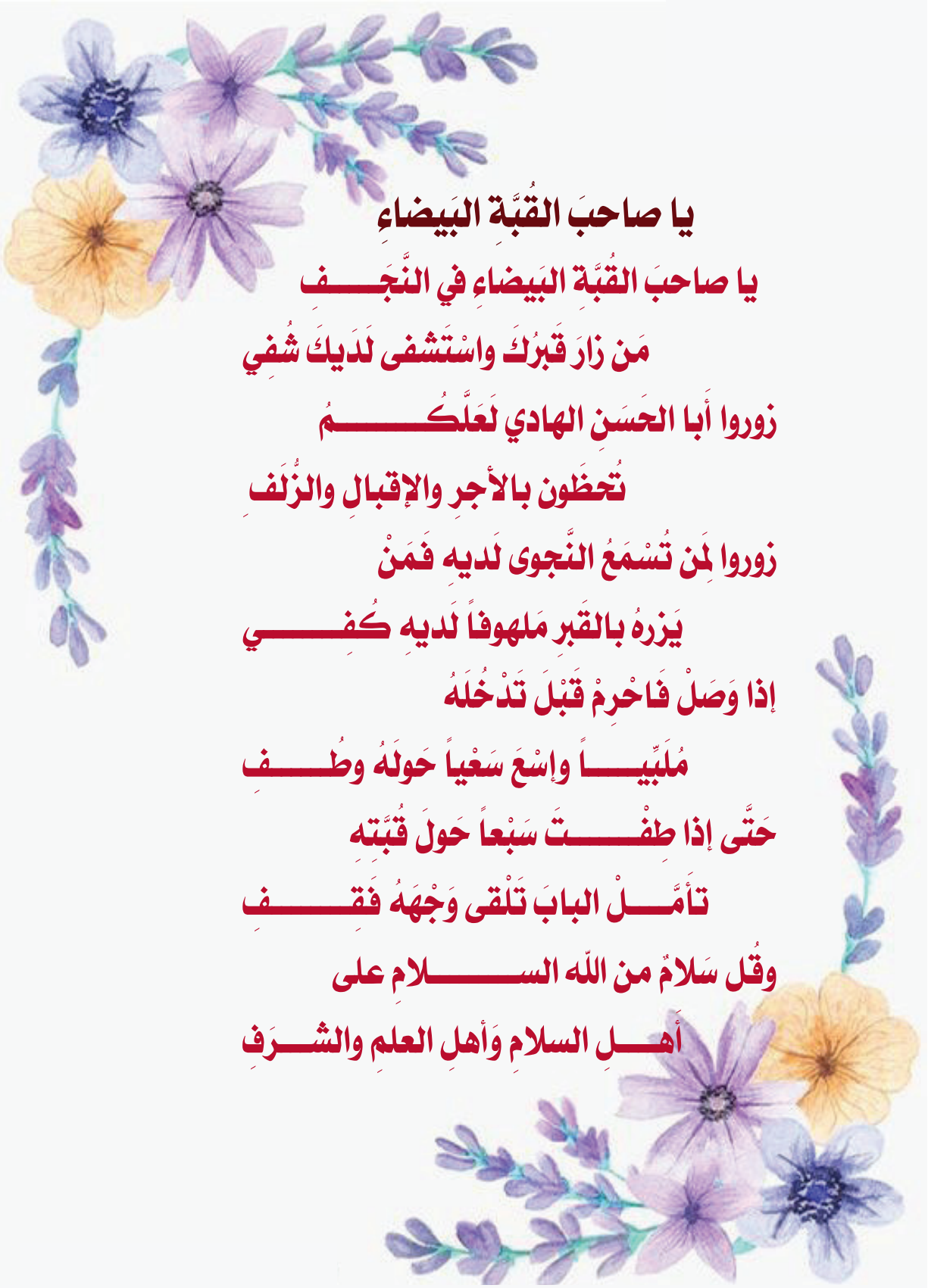

يا صاحبَ القُبَّة البَيضاءِ

يا صاحبَ القُبَّة البَيضاءِ في النَّجَـــــفِ
مَن زارَ قَبرُكَ واسْتَشفى لَدَيكَ شُفِي
زوروا أَبا الحَسَنِ الهادي لَعَلَّكُـــــــمُ
تُحظَون بالأجرِ والإقبالِ والزُّلَفِ
زوروا لِمَن تُسْمَعُ النَّجوى لَديه فَمَنْ
يَزرهُ بالقَبرِ مَلهوفاً لَديهِ كُفِـــــي
إذا وَصَلْ فَاحْرِمْ قَبْلَ تَدْخُلَهُ
مُلَبِّيـــــاً وإسْعَ سَعْياً حَولَهُ وطُـــــفِ
حَتَّى إذا طِفْـــــتَ سَبْعاً حَولَ قُبَّتِه
تأَمَّـــلْ البابَ تَلْقى وَجْهَهُ فَقِـــــفِ
وقُل سَلامٌ من اللّه الســـــــلامِ على
أَهـــلِ السلامِ وَأهلِ العلمِ والشـــرَفِ

السنة الثالثة/ العدد السابع ذو القعدة ١٤٤٦هـ – آيار ٢٠٢٥م

لَّةُ
بيضاء
فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد(٧)
السنة الثالثة ذو القعدة ١٤٤٦هـ آيار ٢٠٢٥م
تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

المشرف العام
عمار موسى طاهر الموسوي
مدير عام دائرة البحوث والدراسات

رئيس التحرير
أ . د . سامي حمود الحاج جاسم
التخصص/تاريخ إسلامي
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية

مدير التحرير
حسين علي محمّد حسن
التخصص/لغة عربية وآدابها
دائرة البحوث والدراسات/ديوان الوقف الشيعي

هيأة التحرير
أ . د . علي عبد كنو
التخصص / علوم قرءان /تفسير
جامعة ديالى / كلية العلوم الإسلامية
أ . د . علي عطية شرقي
التخصص/ تاريخ إسلامي
جامعة بغداد/ كلية التربية ابن رشد
أ . م . د . عقيل عباس الريكان
التخصص/ علوم قرءان تفسير
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الأساسية
أ . م . د.أحمد عبد خضير
التخصص/ فلسفة
الجامعة المستنصرية / كلية الآداب
م.د. نوزاد صفر بخش
التخصص/ أصول الدين
جامعة بغداد/ كلية العلوم الإسلامية
أ.م . د . طارق عودة مري
التخصص/ تاريخ إسلامي
جامعة بغداد/ كلية العلوم الإسلامية

هيأة التحرير من خارج العراق
أ . د . مها خير بك ناصر
الجامعة اللبنانية / لبنان/لغة عربية..لغة
أ . د . محمّد خاقاني
جامعة اصفهان / إيران / لغة عربية..لغة
أ . د . خولة خمري
جامعة محمّد الشريف / الجزائر /حضارة وآديان..أديان
أ . د . نور الدين أبو لحية
جامعة باتنة / كلية العلوم الإسلامية / الجزائر
علوم قرءان/ تفسير

التدقيق اللغوي
أ . م . د . علي عبدالوهاب عباس
التخصص / اللغة والنحو
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الأساسية

الترجمة
أ . م . د . رافد سامي مجيد
التخصص/ لغة إنكليزية
جامعة الإمام الصادق(عليه السلام)كلية الآداب

مجلة القبة البيضاء

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد(٧)
السنة الثالثة ذو القعدة ١٤٤٦هـ آيار ٢٠٢٥م
تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

العنوان الموقعي
مجلة القبة البيضاء
جمهورية العراق
بغداد /باب المعظم
مقابل وزارة الصحة
دائرة البحوث والدراسات

الاتصالات

مدير التحرير
٠٧٧٣٩١٨٣٧٦١
صندوق البريد / ٣٣٠٠١

الرقم المعياري الدولي
ISSN3005_5830

رقم الإيداع
في دار الكتب والوثائق(١١٢٧)
لسنة ٢٠٢٣

البريد الالكتروني
إيميل
off reserch@sed.gov.iq
hus65in@gmail.com

IRAQI Academic Scientific Journals

الرقم المعياري الدولي
(3005-5830)

دليل المؤلف.....

١–إن يتسم البحث بالأصالة والجدة والقيمة العلمية والمعرفية الكبيرة وسلامة اللغة ودقة التوثيق.

٢– إن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:

أ. عنوان البحث باللغة العربية .

ب . اسم الباحث باللغة العربية . ودرجته العلمية وشهادته.

ت . بريد الباحث الإلكتروني.

ث . ملخصان أحدهما باللغةِ العربية والآخر باللغةِ الإنكليزية.

ج . تدرج مفاتيح الكلمات باللغة العربية بعد الملخص العربي.

٣–أن يكونَ مطبوعًا على الحاسوب بنظام(office Word ٢٠٠٧ او ٢٠١٠) وعلى قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد فقط (أي لا يُجزَّأ البحث بأكثر من ملف على القرص) وتُزوَّد هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية وتوضع الرسوم أو الأشكال، إن وُجِدت، في مكانِها منَ البحثِ، على أن تكونَ صالحةً مِنَ الناحيةِ الفنيَّة للطباعة.

٤–أن لا يزيدَ عدد صفحات البحث على (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (A٤).

٥. يلتزم الباحث في ترتيب وتنسيق المصادر على الصغية APA

٦–أن يلتزم الباحث بدفعِ أُجُور النشر المحدَّدة البالغة (٧٥،٠٠٠) خمسة وسبعين الف دينار عراقيّ، أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية.

٧–أن يكونَ البحثُ خاليًا مِنَ الأخطاءِ اللغوية والنحوية والإملائيَّة.

٨–أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامِها على النحو الآتي:

أ. اللغة العربية: نوع الخط (Arabic Simplified) وحجم الخط (١٤) للمتن.

ب . اللغة الإنكليزية: نوع الخط (Times New Roman) عناوين البحث (١٦). والملخصات (١٢). أما فقرات البحث الأخرى؛ فبحجم (١٤) .

٩–أن تكونَ هوامش البحثِ بالنظام التلقائي (تعليقات ختامية) في نهاية البحث. بحجم ١٢.

١٠–تكون مسافة الحواشي الجانبية (٢,٥٤) سم والمسافة بين الأسطر (١) .

١١–في حال استعمال برنامج مصحف المدينة للآيات القرآنية يتحمل الباحث ظهور هذه الآيات المباركة بالشكل الصحيح من عدمه، لذا يفضل النسخ من المصحف الالكتروني المتوافر على شبكة الانترنيت.

١٢–يبلَّغ الباحث بقرارِ صلاحيَّة النشر أو عدمها في مدَّةٍ لا تتجاوز شهرين من تاريخ وصولهِ إلى هيأةِ التحرير.

١٣–يلتزمُ الباحث بإجراءِ تعديلات المحكّمين على بحثهِ وفق التقارير المرسلة إليهِ وموافاةِ المجلة بنسخةٍ مُعدَّلةٍ في مدَّةٍ لا تتجاوزُ (١٥) خمسة عشر يومًا.

١٤–لا يحق للباحث المطالبة بمتطلبات البحث كافة بعد مرور سنة من تاريخ النشر.

١٥–لاتعاد البحوث الى أصحابها سواء قبلت أم لم تقبل.

١٦–دمج مصادر البحث وهوامشه في عنوان واحد يكون في نهاية البحث، مع كتابة معلومات المصدر عندما يرد لأول مرة.

١٧–يخضع البحث للتقويم السري من ثلاثة خبراء لبيان صلاحيته للنشر.

١٨–يشترط على طلبة الدراسات العليا فضلاً عن الشروط السابقة جلب ما يثبت موافقة الاستاذ المشرف على البحث وفق النموذج المعتمد في المجلة.

١٩–يحصل الباحث على مستل واحد لبحثه، ونسخة من المجلة، وإذا رغب في الحصول على نسخة أخرى فعليه شراؤها بسعر (١٥) الف دينار.

٢٠–تعبر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.

٢١–ترسل البحوث على العنوان الآتي: (بغداد – شارع فلسطين المركز الوطني لعلوم القرآن)

أو البريد الألكترونيّ: (hus٦٥in@Gmail.com) بعد دفع الأجور في الحساب المصرفي العائد إلى الدائرة.

٢٢–لا تلتزمُ المجلة بنشر البحوث التي تُخلُّ بشرطٍ من هذهِ الشروط .

مجلة انسانية اجتماعية فصلية تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي
محتوى العدد (٧) ذو العقدة ١٤٤٦هـ آيار ٢٠٢٥م المجلد الرابع

ت	عنوانات البحوث	اسم الباحث	ص
١	العنف الأسري ضد الطفل والمرأة والنهي عنه في القرآن الكريم	الدكتور: ضرغام كريم كاظم الدكتور:ضياء عزيز الباحثة: محمد إيمان علي حمد	٨
٢	أثر استراتيجية حلقة الحكيم في التحصيل عند طالبات الصف الاول متوسط في مادة الاجتماعيات	أ.م.د. علاء أبراهيم سرحان أ.م.د. سهاد علي عبد الحسين الباحثة ديان ضياء هاشم	٢٦
٣	أثر استراتيجية الصراع المعرفي في تحصيل طلاب الثاني متوسط في مادة التاريخ وتفكيرهم الايجابي	م.م. سعد عجيل صالح	٤٠
٤	أدلة وجوب الزكاة ومستحقيه في القرآن الكريم	أ.د. حيدر عيسى حيدر الباحثة: ضحى عبد الكريم	٦٢
٥	الابتلاء في القرآن والسنة النبوية	أ.م.د. إبراهيم سلمان قاسم الباحثة: عيدة قدوري جبار	٧٨
٦	مس المصحف في الشريعة الاسلامية	الباحث: م. د. عدنان خابط سرحان	٩٢
٧	الخصائص البصرية والجمالية لعمارة المتحف البغدادي دراسة تحليلية	م. وداد احمد كاظم	١٠٦
٨	اتجاهات النقد التفسيري عند الشريف المرتضى	م.م. بيادر ادور مهدي كاظم	١٣٤
٩	الاوضاع الصحية في كربلاء ١٩٣٩-١٩٥٨	م. م. حسن داخل عطية	١٤٦
١٠	مقاصد الشريعة في ضوء سورة القمر	م.م. عبد القادر ناجي علي	١٥٨
١١	الفلسفة الأولى ونهج البلاغة	م.م. عدنان جحيل شدود الماجدي	١٧٦
١٢	الإدمان على مواقع التواصل الإجتماعي أضراره وعلاجه في الفكر الإسلامي	م.م. فاطمة صدام فنوص حمادي	١٩٢
١٣	الكفاءة البراغماتية في التواصل بين الثقافات: التحديات والاستراتيجيات لاستخدام اللغة بفعالية	م.م. كوثر حميد فاضل	٢٠٢
١٤	التطبيقات العملية للحراسة القضائية في القانون العراقي	م.م. محمد كاظم راضي	٢٢٠
١٥	أهمية تأليف كتاب القوانين لافلاطون دراسة تحليلة	م.م. مصطفى محمد عبد الرزاق	٢٣٨
١٦	السيميائية اللونية للمراثي الحسينية في الاشعار العباسية طلائع بن رزيك انموذجاً	م.م. نبراس كاظم ابراهيم	٢٥٢
١٧	قراءة في منهجية العلّامة البحراني في تفسير القرآن (كتاب البرهان انموذجًا)	م.م. هند فالح هامان علي	٢٦٦
١٨	تأثير المعايير المحاسبية الدولية على تحقيق الشفافية في المشاريع التنموية في العراق: دراسة تطبيقية على القطاعين العام والخاص	د. مازن حمود مطرود مخيلف	٢٧٦
١٩	ضمانات النَّزاهة في المؤسسات الإدارية عند الإمام علي	محمد قحطان نعمة أ.د.عمار باسم صالح	٣٠٨
٢٠	Social and verbal tactics of bullying in The Great Gatsby through the lens of Henri Tajfel and John Turner›s Social Identity Theory	Mohanad Hazim Hakkoosh	٣٢٤
٢١	الصحافة المواطنية إعادة تعريف دور الجمهور في صناعة الأخبار	الباحث: مهند طاهر تسكام الزويد	٣٤٤

أهمية تأليف كتاب القوانين لافلاطون
دراسة تحليلة

م.م. مصطفى محمد عبد الرزاق
جامعة الكوفة / رئاسة الجامعة

المستخلص:
يمثل كتاب (القوانين) لأفلاطون تحولًا هامًا من جمهوريته المثالية نحو نموذج دولة أكثر واقعية وعملية. تنبع أهميته من كونه محاولة لتطبيق الفلسفة على أرض الواقع، وتقديم إطار قانوني وسياسي لمجتمع يسعى للعدالة والاستقرار في غياب الحاكم الفيلسوف المثالي.
لقد عالج أفلاطون في (القوانين) عدة مشاكل رئيسية واجهت المدن اليونانية. أولًا، قدم حكم القانون كبديل لحكم الفلاسفة، مؤكدًا على سيادة القانون المستند إلى العقل والحكمة الجماعية. ثانيًا، سعى لتحقيق الوحدة والاستقرار الاجتماعي من خلال تنظيم دقيق للحياة الاجتماعية والاقتصادية لمنع التفاوتات والانقسامات. ثالثًا، أكد على أهمية التربية الأخلاقية الشاملة لتكوين مواطنين فضلاء ومطيعين للقانون. رابعًا، تناول التأثيرات الخارجية والفساد، محذرًا من الانفتاح غير المنظم وداعيًا إلى وضع ضوابط لحماية المجتمع. خامسًا، أولى اهتمامًا بالعلاقة بين الدين والدولة، مقترحًا نظامًا دينيًا رسميًا لتعزيز القيم المشتركة والتماسك الاجتماعي.
يُظهر (القوانين) نضوجًا في فكر أفلاطون السياسي، حيث يقر بالقيود التي تفرضها الطبيعة البشرية والظروف الواقعية. يقدم هذا العمل رؤية متكاملة لكيفية بناء مجتمع صالح ومستدام من خلال التشريع الحكيم والتربية السليمة، مما يجعله مرجعًا هامًا في تاريخ الفكر السياسي والاجتماعي، ولا تزال أفكاره ذات صلة بفهم التحديات المعاصرة.

الكلمات المفتاحية :القوانين , النظام السياسي , المشكلة السياسية , التعايش

summary

Plato›s book (Laws) represents a significant shift from his ideal» Republic towards a more realistic and practical model of a state. Its importance stems from being an attempt to apply philosophy to the reality on the ground, and to provide a legal and political framework for a society striving for justice and stability in the ab– .sence of the ideal philosopher–ruler

In (Laws), Plato addressed several key problems that faced the Greek city–states. Firstly, he presented the rule of law as an alter– native to the rule of philosophers, emphasizing the sovereignty of law based on reason and collective wisdom. Secondly, he sought to achieve social unity and stability through a precise organization of social and economic life to prevent disparities and divisions. Thirdly, he emphasized the importance of comprehensive moral education to cultivate virtuous and law–abiding citizens. Fourthly, he addressed external influences and corruption, warning against unregulated openness and calling for the establishment of controls to protect society. Fifthly, he paid attention to the relationship be– tween religion and the state, proposing an official religious system .to promote shared values and social cohesion

Laws) demonstrates a maturity in Plato›s political thought, as he) acknowledges the limitations imposed by human nature and real–

world circumstances. This work offers an integrated vision of how to build a righteous and sustainable society through wise legislation and sound education, making it an important reference in the history of political and social thought, and its ideas remain relevant to understanding contemporary challenges.»

المقدمة :

يُعد كتاب (القوانين) لأفلاطون، الذي كُتب في شيخوخته، عملًا محوريًا يمثل تحولًا هامًا في تفكيره السياسي والاجتماعي مقارنة بجمهوريته المثالية. فبينما رسم أفلاطون في (الجمهورية) صورة لدولة مثالية يحكمها الفلاسفة الملوك، يقدم (القوانين) نموذجًا أكثر واقعية وعملية للدولة، يأخذ في الاعتبار القيود والتعقيدات التي تفرضها الطبيعة البشرية والظروف الواقعية. تكمن أهمية هذا العمل في كونه محاولة جادة لتطبيق المبادئ الفلسفية على أرض الواقع، وتقديم إطار قانوني وسياسي لمجتمع يسعى نحو العدالة والاستقرار والفضيلة، حتى في غياب الحاكم الفيلسوف المثالي.

لقد نشأ كتاب (القوانين) من رحم إدراك أفلاطون للتحديات العميقة التي تواجه المدن اليونانية في عصره. فقد شهد أفلاطون تقلبات سياسية وصراعات داخلية وحروبًا مدمرة، مما دفعه إلى التفكير مليًا في أسباب هذه الاضطرابات وكيفية بناء مجتمع أكثر صلابة واستدامة. يمكن تحديد أهم المشاكل التي سعى أفلاطون لمعالجتها في (القوانين) على النحو التالي:

أولا: مشكلة الحكم الرشيد في ظل غياب الحكمة المطلقة: بعد أن أدرك أفلاطون صعوبة تحقيق حكم الفلاسفة الملوك في الواقع العملي، اتجه إلى البحث عن بديل يضمن حكمًا عادلًا ومستقرًا. يرى أن الحل يكمن في حكم القانون، حيث يصبح القانون هو السيد والحاكم الأعلى، ويخضع له الجميع، بمن فيهم الحكام. هذا التحول يعكس إيمانًا بأن القانون، المستند إلى العقل والحكمة الجماعية، يمكن أن يوفر إطارًا موضوعيًا وعادلًا لتنظيم الحياة السياسية والاجتماعية.

ثانيًا: مشكلة تحقيق الوحدة والاستقرار الاجتماعي: كانت المدن اليونانية تعاني من الانقسامات الداخلية والصراعات الطبقية. سعى أفلاطون في (القوانين) إلى بناء مجتمع متماسك ومتكامل، يقوم على التوازن والانسجام بين مختلف فئاته. يقترح تنظيمًا دقيقًا للحياة الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك توزيع الأراضي، وتحديد المهن، وتنظيم العلاقات بين المواطنين، بهدف منع نشوء التفاوتات الشديدة التي تؤدي إلى عدم الاستقرار.

ثالثًا: مشكلة التربية الأخلاقية وتكوين المواطن الفاضل: يؤكد أفلاطون في (القوانين) على الدور الحاسم للتربية في بناء مجتمع صالح. يرى أن القوانين وحدها لا تكفي لضمان السلوك الأخلاقي للمواطنين، بل يجب أن يصاحبها نظام تربوي شامل يغرس في النشء الفضائل والقيم الحميدة منذ الصغر. يولي اهتمامًا خاصًا بتنظيم التعليم والفنون والاحتفالات الدينية، بهدف تشكيل شخصية المواطن بحيث يكون مطيعًا للقانون ومساهمًا فعالًا في رفاهية المجتمع.

رابعًا: مشكلة التعامل مع التأثيرات الخارجية والفساد: يدرك أفلاطون أن الدول ليست كيانات معزولة، بل تتأثر بالعوامل الخارجية والتعاملات مع الدول الأخرى. يحذر في (القوانين) من مخاطر الانفتاح المفرط على الثقافات الأجنبية والتجارة الخارجية غير المنظمة، لما قد تجلبه من عادات غريبة وقيم متضاربة قد تهدد استقرار المجتمع وهويته. يسعى إلى وضع ضوابط وقوانين تنظم هذه التعاملات بما يحافظ على سلامة المجتمع وقيمه الأساسية.

خامسًا: مشكلة العلاقة بين الدين والدولة: يولي أفلاطون في (القوانين) أهمية كبيرة للدين ودوره في تعزيز النظام الاجتماعي والأخلاقي. يقترح نظامًا دينيًا رسميًا للدولة، مع التأكيد على ضرورة احترام الآلهة والالتزام بالشعائر

الدينية. يرى أن الدين يمكن أن يكون قوة موحدة للمجتمع ومصدرًا للقيم المشتركة التي تعزز الطاعة للقانون وتحافظ على التماسك الاجتماعي.

المبحث الأول: أهمية تاليف كتاب القوانين

أولاً : اساس وغاية النظام السياسي

ثانياً: أهمية كتاب القوانين من خلال دعمه للدستور

المبحث الأول :اهمية تاليف كتاب القوانين

أولاً: اساس وغاية النظام السياسي:

كان اليونانيون يرون ان الاخلاق والسياسة مرتبطان ارتباطا وثيقا فما دام الفرد يحيا في مدينة بوليس فان سلوكه الاخلاقي يجب ان يتفق ويتمشى مع مطالب الجماعة وحياتها وقد عانت المدن اليونانية من سوء الحكم وفساد النظم سواء كانت ديمقراطية او استبدادية وقد شهد افلاطون فساد النظام السياسي في مدينته وكان يطمع في اصلاح هذا الفساد ولكن اعدام استاذه سقراط في ظل حكومة ديمقراطية في اثينا بل وبتحريض من قادتها دفع به الى الشعور بالياس من اصلاح النظام السياسي بالطريقة التقليدية اي عن طريق تعديل الدستور او ابدال اشخاص باخرين فاتجه تفكيره الى ضرورة اجراء تغيير اساسي في نظام الحكم على اساس من التربية الاخلاقية فيكون هدف الدولة تربية المواطنين لتحقيق الخير لهم كافراد وللجماعة التي يعيشون فيها ويفسر افلاطون خير الجماعة والافراد بانه تحقيق التوازن بين المطالب الروحية والمطالب المادية لهم جميعا وهذا هو معنى العدالة فلا يسمح لفرد او لطبقة خاصة بالتحكم في الدولة واقامتها على اساس شهوة السلطان وارادة الطغيان .

يلاحظ افلاطون حينما يشير الى حفظ التناسب مطالب الجسد انما يقيم مذهبه السياسي في الجمهورية على اساس ميتافيزيقي سبق ان اشار اليه في محاوراته السابقه واعني به ثنائية النفس والجسد فالجسد يعتبر وسيلة ونقطة ارتكاز للنفس في العالم المحسوس لا تلبث ان تنطلق منها في رحلتها الصاعدة واسطورة الكهف رمز الى هذا المعنى, واما النفس فتعتبر غاية بحيث يكون خلاصها من الجسد هو الجهد الرئيسي الذي يبذله الانسان خلال حياته الارضية في العالم المحسوس ويشير افلاطون في الكتاب العاشر من الجمهورية الى هذا المعنى في اسطورة النفس .

ثانياً: أهمية كتاب القوانين من خلال دعمه للدستور

الواجب ان يكون للدولة دستور وهذه الفكرة اصل كتاب القوانين هو اخر واوسع ماكتب افلاطون موضوعه التشريع لتحقيق المثل الاعلى للمدينة كما رسمته الجمهورية لكن مع مراعاة طاقة الانسان ومقتضيات الحياة وهو ينقسم بالاجمال ثلاثة اقسام المقالات مقدمة عامة في ان التشريع يجب ان يقوم على الفضيلة والعدالة, والمقالات في نظام الدولة السياسي وقوانينها, والمقالات في الجزاءات من ثواب وعقاب, ففي المقالة الاولى ينعى افلاطون على المشرعين والسياسيين رايهم ان الدولة حربية قبل كل شئ وان النصر المبين قهر العدو الخارجي ويذهب الى انه التغلب على العناصر الرديئة في النفس, وفي المدينة تمدها حتى تنصلح فخير الحالات السلم لا الحرب هو الغاية التي يجب على المشرع ان يتوخاها في وضع دستوره والشجاعة الحربية ادنى نوع الشجاعة, والنوع الارفع والاشق مغالبة اللذة وقمع الشهوة فالشجاعة الحربية في المحل الرابع بعد الحكمة والعفة والشجاعة الادبية, ناخذ من المقالة الثالثة ان خير الحكومات الارستقراطية المقيدة بهيئات نيابية تكفل التوازن بين السلطات المختلفة وهي وسط بين الطغيان والديمقراطية, الطغيان يسرف في حب السلطة والديمقراطية تغلو في حب الحرية فكلاهما ردئ في ذاته ولكن المزج بينهما بالقدر الملائم ينتج النظام الامثل في هذه الحياة الدنيا, ولايذكر افلاطون الطبقات الثلاث المقابلة للقوى النفسية ويصطنع قسمة اخرى ثلاثية, كذلك فيضع المواطنين وعبيدهم من ناحية والصناع والغرباء من ناحية اخرى وجيشا من ناحية ثالثة ويعدل عن الشيوعية ولو انه مايزال يرى فيها دواء الأثرة الا انه قد ايقن ان البشر يولدون وينشأون كما نرى اليوم لاقبل لهم بها وانها انما تصلح لموجودات اسمى من البشر فهو

يقول بالملكية ولكنة يحض المالك على ان يعتبر ملكه خاصة بالمدينة كما هو خاص به وهو يقول بالاسرة ويشيد بكرامة الزواج ولكنه يبقى على رايه في تحديد النسل لانه يستبقي مدينته صغيرة ويحدد عدد الاسر بخمسة الالف واربعين لان هذا العدد ينقسم بالتمام على الاعداد الاثني عشر الاولى ماخلا احد عشر ويخص كل اسرة بحصة من الارض لاتباع ولاتجزأ بل يورثها الاب لمن يختار من ابنائه الذكور ويعتبر في تقدير الحصة نوع التربة بحيث لايغبن احد, والحصة قسمان الواحد قريب من المدينة والاخر بعيد, ويغلب ان يكون القصد حمل المواطنين على محبة المدينة كلها والدفاع عن القلب والاطراف على السواء وتكتفي الاسرة بغلاتها فلا تقتني ذهبا ولافضة وتحظر الحكومة تداول النقد الابمقدار مايلزم لشراء الضروريات وصرف اجور العمال فلاتزيد ثروة وهذا خير للدولة لان فلاحها يقوم بالفضيلة وحدها, اما عدم تساوي الاسر في الثروة فسبب للحسد والشقاق والسلطات ١–حراس الدستور وعددهم ثلاثة يحافظون عليه ويحولون دون تعديله.

٢– القواد وعددهم ثلاثة يعينون الضباط لمختلف فرق الجيش.

٣– مجلس الشيوخ واعضاؤه يحكمون بالاتفاق مع حراس الدستور يتداولون السلطة كل ثلاثين منهم شهرا , وفي باقي السنة يعنون بشؤونهم الخاصة.

٤– الكهنة والكاهنات في عددهم يكفي لاقامة الطقوس والعناية بالهياكل.

٥– الشرطة

٦– وزير التربية ينتخبه الشيوخ لخمس سنين.

٧– المحاكم وهي ثلاث واحدة لفض الخلافات الشخصية وتؤلف من الجيران المتخاصمين, واخرى تستانف اليها الخصومات التي تعجز المحكمة الاولى عن فضها, والثالثة للحكم في الجنح والجنايات, وافلاطون يريد التربية فاضلة بالطبع ولكنه يلطف من صرامته بازاء التراجيديا والكوميديا فيسمح بها على شرط ان تعرض القصص على قلم مراقبة والايتعاطى مهنة التمثيل المرذولة سوى العبيد والاجانب وهو يعان هنا ان الرق ضرورة يقبلها على كره وان السبب في انحطاط الرقيق ليس الطبيعة بل سوء المعاملة .( )

المبحث الثاني : الغرض من تأليف كتاب القوانين

أولاً: دولة القوانين عند افلاطون

ثانياً: اهم اراء افلاطون

المبحث الثاني : الغرض من تأليف كتاب القوانين

أولاً: دولة القوانين عند افلاطون

تختلف دولة القوانين عن دولة الجمهورية في كثير من الاوضاع, فالروح العامة في القوانين روح دينية مسالمة واقعية, ويظهر هذا واضحا اولا في اختيار المكان الذي ستنشأ فيه الدولة, فهو يقول ان الواجب اختيار المكان بعد استشارة الالهة وتظهر هذه الروح ايضا في العقاب في الدولة الجديدة فالجريمة هي تلك التي تكون ضد الدين والعقوبة الكبرى هي العقوبة على هذه الجريمة ويجب ان يكون كل شي مرتبا على هذا الاساس فيلكن الدين للناس ويكون الروح السائدة في منشات الدولة .

ومن الناحية الاقتصادية تلاحظ ان الملكية ان تستبدل بها الشيوعية بل سيحافظ على الملكية اللى حد ما, فليس ثمة ملكية مطلقة وانما يجب ان توزع الثروة العامة على جميع الافراد على السواء .

ومن الناحية الاجتماعية نجد ان الزواج لم يعد زواج الشيوعية وانما اصبح زواجا حقيقيا بمعنى الزواج الاحادي لكن يجب ان يقيد هذا الزواج تقييدا تاما بمعنى الا تتم مراسيم الزواج الاباستشارة من الدولة, اما الاولاد فهم لايزالون اولاد الدولة وهم ملك للدولة من البداية, فعليها ان تعنى بتربيتهم وهنا تختلف التربية في القوانين عنها في الجمهورية بعض الاختلافات فقد كانت التربية في الجمهورية مقسمة بحسب من يتلقون التربية من الطبقة التي

ينتسبون اليها اما هنا فالتعليم عام .

ومن الناحية السياسية وجدنا انه بدلا من هذه الطبقة الاريستقراطية الاولى طبقة الحكام من الفلاسفة, نجد افلاطون يضع على راس الدولة الجديدة مشرعين والمشرع يختلف عن الفيلسوف وان الاول رجل قد اكتسب الحكمة العلمية وبعد النظر والواقع فقط, واما المعرفة الفلسفية فهو خلو منها وهؤلاء الحكام يكونون مجالس تشرف على تنفيذ القوانين .( )

هذا الاحساس بنسبية الاشياء البشرية وبعدم استقرارها حاد للغاية في القوانين تلك المحاورة غير المكتملة من محاورات افلاطون في شيخوخته وتزخر هذه المحاورة بالاحكام التفصيلية التي تنم عن نية صريحة في تحقيق الاصلاح الذي نادى به ربما في المدن الصقلية التي سترمم بعد وفاه دونيسوس ومشكلة القوانين هي مشكلة مزيج تماما, نظير مشكلة تيماوس فبيت القصيد في هذه المحاورة معرفة النسب الكفيلة بضمان اكبر قدر ممكن من الاستقرار للمجتمع, مثلما امكن اكتشاف النسب التي تضمن للكون الديمومة الخالدة فالاستقرار والكمال شي واحد في نظر افلاطون (المهم في المقام الاول ان تكون القوانين ثابتة) , فكل شي ينبغي ان يبقى مماثلا لنفسه من جيل الى اخر بما في ذلك دمى الاطفال وكل تغيير اضطراب وكدر سواء اكان مسرحه البدن ام الحاضرة ولا تكون القوانين موضع احترام حقيقي الا اذا كانت حافظة الناس لا تذكر شيئا على الاطلاق عن زمن يحتمل ان الاشياء كانت فيه مغايرة لما هي عليه الان (وعلى المتشرع ان يتخيل جميع السبل الممكنة لاستحداث هذه الوضعية في الحاضرة) .

بعض هذه السبل لا تطالها ارادته وهي بالتخصيص تلك التي مصدرها الطبيعة, فالبيئة الملائمة لتفتح الشخصية والبلد المعزول بما فيه الكفاية عن البحر وعن المدن الاخرى لكيلا ينتقل اليه عدوى التجارة, وتاثير الشعوب الاخرى هما من جملة الحظوظ السعيدة التي لاتملك غير الالهة ان تغدقها , وبالمقابل يسع المتشرع ان يحد من تعداد المواطنين باختياره عدد ضئيل ولكنه مضاعف اكبر عدد ممكن من الاعداد الاخرى( ).

ان نتائج هذه الطريقة في تامين الاستقرار الاجتماعي على سبيل ارساء جذور الايمان في النفوس, واضحة كل الوضوح للعيان في الكتاب العاشر الذي يتصل بالمعتقدات الدينية فالزندقة تحاكم هنا بوصفها خطر اجتماعي في المقام الاول والالحاد الذي يكافحه افلاطون هو الحاد السفسطائيين الذي يعدون الالهة من اختراع بني الانسان ورافضة العناية الالهية الذين يرد عليهم ويفند دعواهم ليسوا اصحاب النظريات وانما اشخاص يطلقون العنان لاهوائهم وشهواتهم لانهم لا يعتقدون بان العدالة الاليهة تتدخل في تفاصيل الشؤون البشرية، واخيراً إن الاعتقاد الخاطئ بان الالهة تستمال وتغرى بالصلوات يرتبط بمنظومة كاملة من المعتقدات العبادية التي تستوجب ضمنا تشكيل جمعيات وروابط خاصة خطرة على الحياة الاجتماعية وعليه ان يكن من الواجب بادئ الامر محاولة تلافي شر الزندقة بحجج عقلية نظير ما يفعل افلاطون, فلا بد ايضا من النص في القانون على عقوبات صارمة بحق من يابى الاقتناع والحبس المؤقت او الحبس المؤبد قيمتان حسب الحالات بابعاد هولاء الزندقة الخطرين عن المدينة .

ان الكلمة الاخيرة لافلاطون (السياسي هي ذلك الصفو التاملي الذي يتحلى به الحكيم الذي يرى النوابض الخفية التي تحرك البشر وتدفع بهم الى العمل , لاتستاهل الشؤون البشرية ان تحمل على محمل الجد الصارم فالانسان دمية بين يدي الله آلة تعمل لحسابه , والمتشرع هو في المقام الاول ذاك الذي يعرف هذه الاله ويعلم كيف يسوس البشر)( ).

ثانياً: آهم آراءه :

جاء افلاطون بالعديد من الافكار السياسية والتي تتمثل في التالي, قد بدا واضحا ان افلاطون ترك جانبا تساؤله عن شكل الدولة المثالية واخذ يركز على سيادة القانون وعلى ان السلطة العليا في الدولة لاتكون في يد حاكم حتى ولو كان مستنيرا, ولكن تكون في يد الدستور والقانون والحاكم ماهو الا حارس القانون وخادمه, فاذا كان

افلاطون في شبابه في الجمهورية اعتبر ان افضل انواع الحكومات هو حكم الفلاسفة وانه يجب الا يخضع للقانون الا انه في شيخوخته اعتبر ان هذا النوع من الحكم مثالي الهي وانه في غياب الحكمة, لابد من القانون الذي يمثل القيد على الحكام والمحكومين على حد سواء, وعليه فأهم ماجاء به افلاطون في ارائه الواقعية هو التركيز على القانون وقد اعتبر ان اساس التفرقة بين الحكومات هو التمسك او عدم التمسك به وبالتالي فقد اكد على ما اسماه بالقيد الذهبي للقانون على اساس انه يتمثل العقل مجردا عن الهوى ومن ثم فالحكومات اما صالحة وهي تتمسك بالقانون او غير صالحة اي فاسدة وهي التي لاتتمسك بالقانون .( )

المبحث الثالث : المشاكل التي عالجها في كتاب القوانين

أولاً : النظام السياسي في القوانين

ثانياً : المشكلة السياسية

ثالثاً : انتقال افلاطون في كتاب القوانين الى العالم الواقعي

المبحث الثالث : المشاكل التي عالجها في كتاب القوانين

أولاً : النظام السياسي في القوانين :

نجد ان افلاطون في كتاب القوانين قد رجع عن بعض ارائه السابقة في الجمهورية, فتراه يرفض شيوعية النساء والاطفال وكذلك الملكية الخاصة وحكم الفلاسفة, وقد استعاض عن حكم الفلاسفة بمجلس حكومي مؤلف من مجموعة من الافراد هم حراس الدستور الذين يراقبون الزواج وحياة الاسرة ومعاشها يقسمون الارض ويحققون تفتيتها بالميراث وتوكل الصناعة والتجارة للارقاء والمهجنين ويقيد تداول النقد الا في حدود الحاجات الضرورية ويمنع اقتناء الذهب والفضة وتقوم هذه الحكومة على اساس دستور صيغت مواده من النظم السياسية الرئيسية التي اشار اليها في محاورة السياسي فتكون حكومة ارستقراطية تستند الى هيئة نيابية هي مجلس الشيوخ وهذا النظام وسط بين الديمقراطية وحكومة الطغيان اي وسط بين الحرية المسرفة والسلطة الغاشمة وتعتمد هذه الحكومة على نظم متدرجة تحفظ التوازن بين السلطات فالى جانب السلطة النيابية توجد سلطة قضائية تتمثل في المحاكم وتحفظ الشرطة الامن الداخلي, بينما يسهر الجيش وعلى رأسه القواد على حماية امن الدولة الخارجي وكذلك تعين الدولة الكهنة ليقوموا بالمراسم الدينية ويشرفوا على المعابد .

ونلاحظ انه على الرغم من هذه التفاصيل التي يغرق افلاطون في ايرادها لتنظيم شئون المدينة وهي مجتمع انساني يوجد في عالمنا الحسي, الا انه مع هذا استمر على ايمانه الراسخ بفكرته الاساسية سواء من الناحية الميتافيزيقية او السياسية تلك الفكرة التي ترى في الدولة نظاما يعد النفس لحياة الابدية وانها نظام يقوم على اساس عقلي . وقد استبدل افلاطون الجدل في برنامج الاحداث بنوع من التربية الدينية كما اغفل فكرة التناسخ والزم الشعراء والفنانين بالخضوع للدين وقد ازداد احتقار افلاطون لشؤون عالم الحس, ورأى انه الافضل للانسان ان يترك نفسه ومصيره بين يدي الله .

وفي القوانين ايضا يتكلم افلاطون عن نفس عالمية شريرة, هي اصل جميع الشرور والاثام ومصدر الالحاد الذي يزعزع اركان الدين والدولة وهو ينصح بضرورة اعدام المخطئين الذين يصرون على اخطائهم بعد توجيه النصح والارشاد اليهم, واذن فقد قضى على حرية الفكر في ظل هذا النظام والواقع ان افلاطون قد انتهى في القوانين الى اراء يستشف منها يأسه من اقامة حكومته المثلى التي اشار اليها في الجمهورية في عالمنا هذا وقرر ان تحقيق مثل هذه الحكومة يتطلب وجود كائنات اسمى من البشر( ).

ثانياً : المشكلة السياسية :

ابتداء من هذه النقطة يطلق العنان للفكر السياسي فيستتبع به علم الاخلاق وعلم النفس معا, بيد انه لايرقى الى موقع الجدل الذي لايفارق بخلافه عالم المثل بل يتحطم على العكس على صخرة الوقائع باستمرار ولنكرر

القول بان افلاطون يريد ان يكون مصلحا لا طوباويا ويتعين عليه باعتباره مصلحا ان ياخذ في حسبانه طبيعة البشر وطبيعة الاشياء كما هي قائمة في الواقع .

ان ما يدعو الى العجب لدى هذا المصلح هو انه على النقيض من السفسطائيين, لايؤمن بالتقدم فقد تامل واطال التامل في تاريخ المجتمعات وتطورها, كما في تاريخ النفوس الفردية خالطا على كل حال الملاحظة نظير الاسطورة تتمخض على الدوام عن النتجية المزدوجة التالية, فمن جهة اولى يرتهن مقدار ما ينطوي عليه الفرد او المجتمع من عدالة وفضيلة بالشروط الخارجية وبحظ مؤات بوجه خاص, ومن جهة ثانية ان حدثت تغيرات في المجتمع فان التبدل يتم على الدوام باتجاه الاسوأ او باتجاه الاحسن طبقا لايقاع دوري يقضي بان يعود المجتمع المرور بالاطوار نفسها والغرض من التشريع حتى ولو كان مصدره الفيلسوف الاستفادة الى اقصى حد مستطاع من الشروط الفعلية التي يوجهها وكذلك ان يوقف او يعرقل التغييرات وان يوفر للمجتمع اقصى حد ممكن من الاستقرار, وبالمقابل لا نجد اطلاقا لدى افلاطون فكرة اصلاح ايجابي وفكرة تجديد اجتماعي حقيقي, فبيت القصيد عنده على الدوام الحفاظ والصيانة, وعلى العكس الاسقاط والحذف وانها لبليغة الدلالة الاسطورة التي تحكي ان البشر لم يتحاشوا الانحطاط والصنائع واعطتهم حبات القمح وما كان لمبادرة البشر ان ترقى بهم الى هذه المدارك .

إن هدف الفيلسوف من الاصلاح لايمكن في هذه الحال ان يكون الا محاكاة حالة المجتمع المثلى التي هو على معرفة بها الى اقصى حد مستطاع, والامساك بنوع ما بالمجتمع في المستوى الذي آل اليه راهنا للحؤول بينه وبين مزيد من السقوط والتردي بيد انه لامجال البته لاستحداث تقدم حقيقي فان توافرت في مجتمع من المجتمعات الشروط المطلوبة ليصرف عليه الفيلسوف جهوده, فذلك بسائق حسن الحظ وجملة من الظروف منقطعة الصلة بكل ارادة بشرية كأن يكون المناخ والتربة مثلا مؤاتيين وذلك بصرف النظر عن نسبة الحظ السعيد الى الاتفاق او العناية الالهية .

من هنا الطابع العملي والواقعي وحتى المحافظ احيانا للسياسة الافلاطونية كان ميله الذي اشتد مع تصرف الايام الى التاريخ والماثور القديم, ومن هنا كانت ادانته لكل سياسة التوسع التي بنت عليها اثينا مجدها وعظمتها والتي كان من عواقبها ايضا التدهور الخلقي وقد لبث افلاطون متشبثا بالشكل التقليدي للحضارة الاغريقية, وبطبيعة الحال فان مدينة اغريقية لا اية مدينة اخرى هي التي كان عليه ان يسوس شؤونها في الجمهورية, لان استخف في زمن لاحق وفي السياسي تحديدا تقسيم البشرية الى اغريق وبرابرة فقد كان جل مبتغاه مع ذلك ان يشد من ازر الحضارة الهلينية وان يصلح ذات البين بين مدن اليونان ويعيد اليها وئامها وان يضع حدا لاعمال النهب والسلب والاسترقاق التي كانت تواكب انتصار مدينة على اخرى( ).

وقد بين افلاطون ان دولة النواميس تلك دولة السياسي او السياسة, وقد كان يؤمن بان من الممكن تحقيق هذه الدولة بل انه قصد فعلا الى هذا وكان مقتنعا بانه من السهل لو توافرت العزائم في النفوس ان تتحقق هذه المبادئ التي اعلنها من اجل تكوين هذه الدولة الجديدة وهو بالفعل, قد ذهب الى صقلية عند ديون لتنفيذ مبادئه التي اعلنها في السياسة, لكنه في الرحلة الثانية قد عاد خائب الامل تماما ويئس بعد رحلته الثالثة نهائيا من امكان تحقيق الامل , فكان عليه اذن ان يعدل من هذه المبادئ لكي يمكن تحقيقها في الواقع هذا من ناحية ومن ناحية اخرى يلاحظ ان محاورة النواميس قد كتبت في اواخر حياته (افلاطون) فكان طبيعي ان تخلو من الافكار العالية التي هي دائما من وحي الشباب والرجولة وان تكون اقرب الى الواقع العملي, والى ما يسمى بالحكمة العملية, فمبادئ الدولة تظهر في النواميس هي المبادئ التي يقول بها شيخ عرك الحياة وعرف تجاربها ثم يئس من مثله العليا فحاول المسالمة ولم يكن هداما يحاول ان ينقض بناء الجماعة, بل كام مسالما يحاول قدر الامكان ان يتفق مع مقتضيات الواقع وطبيعة النفوس الانسانية من حيث انها طبيعة منحطة يمازجها الكثير من الشر كما يمازجها الكثير من العجز, هذا الى ان طور الشيخوخة يجر وراءه دائما النزعة الى التصور الساذج وبالتالي النزعة الى الدين, ومن هنا نجد

الروحية الدينية بمعناها الشعبي الساذج تسود هذه المحاورة فلهذه الاسباب كلها وجد افلاطون الا مناص من ان يعدل من تلك المدينة الفاضلة التي صورها لنا من قبل السياسي والسياسة .

تختلف دولة النواميس عن دولة السياسي في كثير من الاوضاع وفي الروح العامة التي تسودها فالروح في دولة النواميس روح دينية مسالمة واقعية, ويظهر هذا واضحا اولا في اختيار المكان الذي ستنشا فيه الدولة :فهو يقول ان الواجب ان يختار المكان بعد استشارة الالهة ويجب ان يكون هذا المكان مما يسكنه الجن كما تسكنه الالهة وتظهر هذه الروح الدينية في العقاب في الدولة الجديدة, فالجريمة هي تلك التي تكون ضد الدين والعقوبة الكبرى هي العقوبة على هذه الجريمة ويجب ان يكون كل شي مرتبا على هذا الاساس فيلكن الدين للناس داعما ويكون هذه الروح السائدة في منشات الدولة .

ولانطيل في هذه المسالة لانها ليست ذات اهمية في الفلسفة وننتقل منها الى الروح الواقعية, فنجدها متمثلة في المنشات السياسية والمنشات الاجتماعية التي سيحقق بها النظام في الدولة الجديدة, فمن الناحية الاقتصادية نلاحظ ان الملكية لن تستبدل بها الشيوعية بل سيحافظ على الملكية الى حد ما فليس ثمة ملكية مطلقة وانما يجب ان توزع الثروة العامة على جميع الافراد على السواء, ويجب تبعا لهذا ان يحدد عدد السكان لكل دولة بالعدد خمسة الالف واربعين لما لهذا العدد من خصائص عظمى فيما يتصل بالتقسيم سواء اكان هذا التقسيم الى قبائل ام الا افراد ولكي يحتفظ بهذا العدد دائما يجب ان ينظم الزواج عى اساس انه يجب الايزيد عدد من يولدون عن هذا العدد واذا كان هناك نقص في المواليد فيجب ان يكمل بافراد من الخارج واذا لم يوجد ورثة فيجب تبني افراد من اسر اخرى لكي يكونوا الحافظين لهذه الثروة وهذه الثروة ثروة عقارية فحسب فممنوع منعا باتا ملك المنقولات الامايحتاج اليه الانسان وممنوع منعا باتا على وجه التخصيص ملك الذهب والفضة لانهما وسيلة للتعامل فحسب وليسا غاية تطلب لذاتها ويجب من اجل هذا ان يكون الاقراض حرا بمعنى ان تلغى الفائدة الغاء تاماً( ).

ثالثاً:انتقال افلاطون في كتاب القوانين الى العالم الواقعي

يمثل كتاب القوانين المرحلة الختامية في تطور تفكير افلاطون السياسي وتحولة من عالم المثل العليا والخيال الى عالم الواقع, فقد لاحظنا انه لم يدرس في كتابه الجمهورية سوى الدولة الكاملة اي الدولة المثالية التي لايمكن ان نجد مثيلا لها في عالمنا, انه نهج النهج نفسه في كتابه الثاني السياسي وان يكن قد تناول بالبحث في كتابه هذا بعض النواحي الهامة في الحكومة التي دعاها بالحكومة التي نشاهد نظيراتها في حياتنا الواقعية اما في كتاب القوانين فقد وضع افلاطون المثل العليا جانبا واهتم بوضع مجموعة من القوانين تحدد حياة الجماعة ويمكنها ان تؤدي الى افضل النتائج التي يحصل عليها في نظام حكم سياسي عملي, اي بمعنى واقعي, وعلى الرغم من كل ذلك فقد بدا على افلاطون انه لم يزل متاثرا بافكاره المثالية القديمة من حيث تمسكه ماوسعه ذلك بالاسس التي وضعها في كتابه الجمهورية مع تعديلها بصورة تلائم متطلبات جماعة عملية اي دولة تقوم في هذا العالم كمساعدة بالزواج وقيام حياة اسرية, لكنه لايرى ان تسمح بالزواج الا للزوجين اللذين تخمن ان ينجبا ذرية موهوبة, هذا الى جانب اهتمام هذه الحكومة واشرافها على ادق شؤون الحياة الزوجية وتنظيمها, كما وضع افلاطون في كتابه هذا نظاما جديدا للتربية يجب ان يطبق بشدة على كافة الشباب واخضع تربية وثقافة المواطنين الفكرية والفنية لرقابة شديدة تمارس من قبل الحكومة, انه كذلك اباح الملكية الخاصة لكنه خشية منه في عدم مراعاة المساواة في توزيع الثروة وضع بعض الشروط التي يكفل تحقيقها مساواة المواطنين في الثروة ولاسيما في تملك الاراضي ولم يحبذ التجارة لئلا يتمكن الفرد ان يجمع ثروة عن طريقها ومع حرصه الشديد على توخي المساواة بين الافراد من حيث ثرواتهم, فقد وجد انه لاسبيل الى ذلك سوى عدم وجود التفاوت بين ثروات الاشخاص, وهكذا وجدناه يقسم الافراد الى اربع طبقات ليعمد الى توزيع المناصب على اساس ثرائهم وليس بالنظر لرجاجة عقولهم وثاقب نظرهم.( )

لقد اثر كتاب القوانين في ارسطو ومن جاء بعده اكثر من الجمهورية لان كتاباتهم تدلنا على ذلك لقد اهتم

افلاطون في هذا الكتاب بتكوين الدول وتنظيمها السياسي وبخاصة بالدولة التالية على دولة الجمهورية فاتت الاراء اكثر واقعية واعطى تشريعات من الممكن الارتكاز عليها في رعاية العلاقة بين الحاكم والمحكوم هذه التشريعات تخلق الاستقرار وتجعل المرء يعايش الحرية هو والجماعة والحاكم, لذلك تاثرت الفلسفات السياسية المعاصرة بهذا الكتاب لما فيه من غنى ومن اراء ومن اسباب موجبه اخلاقية واقتصادية وعملية تسمح بالاستقرار الذي اعتبر اساسا لاي تطور .

ومن المسائل الواقعية, ملاحظة افلاطون ان الشعب الاغريقي يحب الحرية ويحب ان يحكم نفسه بنفسه, لذلك كان مهووسا بالانظمة التشريعية وبالدساتير في سبارطة او في اي حكم اخر, ليأخذ منها طرائق الحكم التي تؤمن له الاستقرار والتالي التنعم بالحرية لقد عانت اثينا الثورات ونظم الحكم التي تعاقبت عليها لذلك اصبحت تنشد الاستقرار الذي تنعمت به سبارطة ذات الحكم المحافظ فالملكية ممزوجة بمراقبة مجلس للشيوخ تحد من تفرد الحاكم وتحافظ على نفسها اما حكم الفرد عند الفرس فقد تحول الى طغيان كما في اثينا وبالتالي ادى الى الفوضى والاضطراب .

استنتج افلاطون ان الحكم نوعان, حكم فردي مطلق واخر ديمقراطي, وهما اساس اي حكم وام جميع النظم, فاذا اتخذ واحد منهما السلطة فالحكم يصبح سيئا اما اذا امتزجا فنحصل على نظام حكم متناسق يؤمن الاستقرار والعدل وان التوازن بين القوة والذكاء العقلي في الحكم يمنع الانهيار ويؤمن التوازن .

على المتشرع ان يقنع الجميع ويجعلهم يوافقون على قوانينهم بالاقناع وليس بالقوة, ولذلك على المتشرع ان يقدم الاسباب الموجبة لقوانينه من اجل ان يدفع الى الاقتناع بها وبالتالي الخضوع لها والعمل بموجبها.

ولقد اعتبرت الاسباب الموجبة عند افلاطون بانها اخلاقية لانها اخذت بعين الاعتبار واقع الجماعة الثقافي والتربوي والاقتصادي والسياسي والحضاري لذلك نرى اهميتها الكبرى اذ دفعت بالتشريعات الحديثة الى ان تتاثر بها وتعمل على منوالها, لكون هذا يبعد الحكم عن الاعتباطية والانانية والنفعية وعن استغلال التشريعات كما يحدث في بعض البلدان الان ومنذ الاف السنين .

إن من الاسباب الموجبة مثلا محاربة الروح المادية التي ادت ببعض السفسطائيين الى التنكر للالهة والقول بانها من صنع البشر, وقد هاجمهم افلاطون لان تعاليمهم تزرع الاضطراب في العقول والخطر في المجتمع وتنمي الفضيلة وتبعد الاستقرار في المدينة, واذ طالب بالتدين الحقيقي لان العدالة الالهية تزرع الاخلاق الحميدة في ادق التفاصيل وتؤدي الى العدل البشري, اما الذي يهتم بالمظاهر وبالطقوس والعادات فقط فانه يشكل خطرا على المجتمع .

لذلك يعتبر افلاطون ان السياسي هو الحكيم, الذي يتامل ويغوص في اعماق النفس البشرية ليدرك دوافع تحركها المستترة, يقول (ان القضايا الانسانية لاتستاهل ان ناخذها على الجد فالانسان هو دمية بين يدي الله وهو اله يسيرها كما يشاء الان ان السياسي هو الذي يدرك هذه الالة والذي يعرف كيف يقود البشر) .

في الكتاب الثالث من القوانين يقول افلاطون ان الحياة الانسانية محكومة بثلاثة امور, الله والحظ والمهارة في الفنون, وان الصناعة تعمل وفق الظروف كما يقول ان الحياة تبدا في القرى وتنتهي في المدن لانها تلبي حاجات الانسان المدنية, فقيام المدينة يخضع للعوامل المادية والاقتصادية والاجتماعية وان التربة والمناخ والجغرافيا تؤثر في نمو المجتمعات وان الزراعة افضل من التجارة وان الدولة تقوم على الصناعة والزراعة .

كما اعطى بعدا قوميا يؤثر في نمو المجتمع فيقول ان الجنس واللغة والقانون والدين عناصر تؤثر في قيام الدول وتدفع نحو ازدهارها وتطورها .

ان المتتبع لحوار القوانين يستنتج ان افلاطون حاول ان يضع مبادئ السياسة العادلة التي يمكن تحقيقها في المجتمع الاثيني والتي يمكن تلخيصها بثلاثة مبادئ الجدارة, ومبدا المساواة, ومبدا الحكم العادل .

يقول ان المدينة تاخذ مبادئها من المثل التي يصعب تحقيقها لانها مثل كاملة والكمال لايمكن تحقيقه على الارض,

لذلك قال بامكانية ايجاد دولة اقل منها مثالية, وبالامكان تحقيقها ولكنها تبقى بعيدة عن التوازن والاستقرار, فيجب وضع قوانين بحيث ترعى الحاكم والمحكوم اي الشؤون العامة بشكل متوازن وبعدالة والقانون المتبع يكون نتاج التجارب المتعاقبة, ولكنه وحده لا يصل الى الهدف المنشود ويلزمه حكام يسهرون على تنفيذه وهنا نرى العلاقة الجدلية بين الحاكم والصفات الرئيسية المطلوبة( ).

المبحث الرابع: الفرضيات التي طرحها افلاطون في كتاب القوانين:

أولاً: التعايش بين افراد المجتمع

ثانياً : تجهيز الدولة عسكريا

ثالثاً:القوانين والصورة الثانية للدولة المثالية

رابعاً : واقعية افلاطون في شيخوخته

المبحث الرابع : الفرضيات التي طرحها افلاطون في كتاب القوانين

أولاً : التعايش بين افراد المجتمع :

في القوانين تصاغ بنية الدولة بأسلوب اقل صرامة بكثير لكي تتطابق بوضوح مع بنية النفس الفردية, وينصرف قدر كبير من العناية الى العثور على طريقة ممكنة التطبيق للاهتمام بالمادة الانسانية التي يمكن ان تتوفر والبيئة الجغرافية, لكن الروح التي تغذيهما تبقى هي نفسها ولن نجد اي اختلاف عميق بين القوانين والجمهورية اذا فهمنا الاغراض المختلفة التي كانت ترمي اليها كل من المحاورتين الكبيرتين, ففي القوانين ايضا تمتاز الدولة بانها كلية عضوية تراتبيه يعيش فيها الافراد لكي يؤدوا وظيفتهم في الدولة, يتمثل الهدف الكبير في تحقيق الثبات الاجتماعي وترسيخ نظام عقلي وعادل من شانه ان يوحد بين العناصر المتباينة على نحو كامل, بحيث يتم درء التغير والانحطاط اطول فتره ممكنة وتعم الحياة التعاونية الممكنة الفضلى, وهذا هو السبب في الحرص على اختيار موقع لها في منأى قليلا عن البحر والعزل المقصود للمواطنين من الاتصال بالاجانب لان هذا الاتصال يمكن ان يصير خطيرا على مؤسساتهم الاهلية فالتجارة مع الاجانب والسفر الى الخارج امران محضوران بقوة, وهذه هو الغرض ايضا من الدستور المختلط الموسع والتنظيم الصارم وتحديد الملكية والتربية الاستبدادية الحذرة الشاملة المخطط لها بعناية وقبل كل شئ فان السبب في ان من واجب السلطات المرجعية في الدولة ان تنفذ عقوبة السجن او حتى الموت في الحالات القصوى التي تنتهك كل شئ, والتي لايمكن ان تخضع للمساواة والارتشاء او صرفها عن اهدافها بتقديم القرابين ومالم تقم الدولة على اساس الحقيقة حول الكون والقوى التي تحكمه فانها لن تبقى, والحقيقة ان دولة المدينة في القوانين والتي ربما كان قد اريد لها ان تتحقق عمليا هي مدينة محصنة او هي جزيرة صغيرة للثبات المؤقت في خضم امواج الانحطاط المتلاطمة على نحو اكثر وضوحا من المدينة الرؤيوية والرمزية في الجمهورية وهي بالضرورة جزيرة صغيرة اوحصن منيع يضم حامية عسكرية شديدة المراس, والتحديد الصارم لعدد المواطنين فيها امر جوهري للدولة الجيدة عند افلاطون, ولم تكن الافلاطونية الوثنية معنية ابدا, لذا اصبح بعد ذلك مطلبا جماهيريا عند البشر .

ثانياً: تجهيز الدولة عسكريا

لقد تحدثنا طويلا عن عملية انحطاط الدولة التي لافكاك منها والتي ينبغي للدول مثل سائر الاشياء الاخرى ان تمر بها وربما يكون من المفيد ان نقدم خلاصة وجيزة عن تفاصيل العملية كما تصفها الجمهورية وربما كان افلاطون هنا يمتلك شيئا ما يمكن ان يعلمنا اياه تبدا العملية بخرق الطريقة السائدة لحياة الطبقة الحاكمة, او ظهور الملكية الخاصة يختفي الحكام الفلاسفة فتنتقل جميع قوى الدولة الى ايدي المحاربين, الذين يهملون دراسة الحقيقة من اجل الثقافة البدنية وممارسة الحروب هكذا تتحول الدولة الى ارستقراطية عسكرية, وحين تجرد العواطف النبيلة من حكم العقل فانها تتحصن طويلا ضد العواطف الرديئة, وحينئذ يطغى على النبلاء المحاربين المتكبرين حب الغنى

والثراء على حب الشرف والكرامة فتنحط الارستقراطية الى اوليغاركية او حكم الطبقة الثرية حيث تصبح الثروة عنوان الحكم هكذا تتسع الهوة الاجتماعية او الانشقاق الجسيم بين الاغنياء والفقراء وفي النهاية يشن الفقراء تمردا متواصلا ضد الاغنياء يقود الاعضاءالشبان من الطبقة الحاكمة الذين افقرهم تطرفهم واغتصاب الممولين المهيمنين لهم فتقام الديمقراطية ويمثل هذا انحرافا كاملا بالعواطف عن جادة العقل تصبح الحرية كلمة سر فيفعل كل امرئ مايشتهي لكنها حرية زائفة ذلك ان الانسان كما يصر افلاطون دائما الذي يتبع عواطفه دون رادع من العقل الذي يتبع عواطفه دون رادع من العقل الذي يتأمل في الخير الاخلاقي اسوأ عبودية من الجميع واخيرا فان الخصم الضروري للديمقراطية الفردية المتحررة هو الطغيان اي حكم الانسان الذي اسلم نفسه تماما لاسوأعواطفه وفوق كل شئ لشهوات السلطة السائبة ففصم عرى كل اتصال واقعي او احساس بالمسؤولية بينه وبين بقية الجنس البشري هو النقيض الدقيق لحكم الحكام الفلاسفة الذي بدأنا به حكم الاسوأفي مقابل حكم الاحسن وهو يتجاوب مع حالة الانسان الطاغية نفسه الذي استولت فيه العواطف الوحسية والمريضة على ما سواها .( )

ثالثاً: القوانين والصورة الثانية للدولة المثالية

يواصل افلاطون في القوانين الاتاكد على ما سبق ان طرحه في السياسي من ان الدولة توجد ليس لتحقيق الخير والمصلحة لطبقة معينة من الناس, بل توجد لتحقيق للجميع الحياة الافضل .

وعلى ذلك فهو يقدم هنا في القوانين مجموعة من المبادئ والتشريعات التي من شانها ان تجعل حياة الناس افضل وارقى, ليس على الصعيد السياسي فقط بل وعلى الصعيدين الاجتماعي والاخلاقي ايضا, وتلك المبادئ والتشريعات تشكل في مجموعها مانعتبره اساسا لدولة مدينة تالية في الافضلية للمدينة المثالية في الجمهورية اذ ان المشروع الذي رسم معالمه هنا لهذه الدولة الجديدة التي يحكمها القانون بدلا من الحاكم الفيلسوف, لاينفي ابدا تمسك افلاطون بدولته المثالية الاولى في الجمهورية فلا تزال دولة الجمهورية هي النموذج الامثل الذي يجب التمسك بتحقيق اكبر قدر مما يمكن ان يكون شبيها به .

ومن ثم فان كل مافعله افلاطون في القوانين هو انه قدم لنا خيارا ثانيا يمكن اللجوء اليه حين لانستطيع تحقيق الخيار الاول, وهو في نظره الاكثر كمالا والاكثر صحة, وفي هذا الخيار الثاني لاينبغي ان يغفل المشرع وهو افلاطون نفسه عن اي شئ مايجعل حياتنا اكثر كمالا واتم سعادة كل ما هنالك انه يلتزم هنا بمنهج اكثر واقعية في التعامل مع المشكلات السياسية ويطور من بعض ارائه التي وردت في الجمهورية, فيما يتعلق بالشروط الواجب توافرها في المدينة الفاضلة فقد اصبح على سبيل المثال اقل تقديرا للنظام الاسبرطي الذي اعطى الشجاعة والنجاح العسكري الاولوية على بقية الفضائل الاخرى, مما كان عليه الحال في الجمهورية فقد استهجن هنا في القوانين الحرب وبين عدم جدواها كغاية تستهدفها الدول واعتبر ان غاية الدول هي الانسجام والائتلاف في كل العلاقات سواء الاسرية في داخل الدولة او العلاقات الخارجية مع الدول الاخرى واعتبر انه يمكن الاستعاضة عن تحقيق الانسجام الكامل الناجم عن التخصيص في الوظائف المحقق للعدالة في الدولة المثالية الاولى بتحقيق الانسجام عن طريق الخضوع للقانون فدولة القوانين اذن هي الدولة التي تشيد على التوسط والاعتدال باعتبارها اهم فضائلها وهي تحقق هذه الفضائل عن طريق الالتزام بالقانون ان القانون هنا في الدولة هو ممثل العقل الذي جعله افلاطون اسمى في الدولة المثالية ( ).

رابعاً: واقعية افلاطون في شيخوخته :

جاء افلاطون في كتابيه السياسي او رجل الدولة والقوانين بالعديد من الافكار الجديدة الى تختلف عما جاء به في شبابه كما عبر عنه في الجمهورية هذا وعلى الرغم من اهمية الافكار التي جاء بها في شيخوخته الا انها تفتقر لجاذبيته ماجاء به في الجمهورية ويمكن باختصار القول بان افلاطون السياسي والقوانين جاء اكثر واقعية واقل مثالية من افلاطون الجمهورية .

الخاتمة :

تتضح الأهمية الجوهرية لتأليف أفلاطون لكتاب (القوانين) كإسهام بالغ الأثر في تاريخ الفكر السياسي والاجتماعي. لقد تجاوز هذا العمل كونه مجرد نص قانوني ليصبح وثيقة تأسيسية لفهم كيفية بناء مجتمع يسعى نحو العدالة والاستقرار والفضيلة في عالم لا تحكمه بالضرورة الحكمة المطلقة للفلاسفة. تكمن قيمة (القوانين) في قدرته على تقديم نموذج عملي للدولة، يأخذ بعين الاعتبار تعقيدات الطبيعة البشرية والظروف الواقعية، ويقدم حلولًا مبتكرة للتحديات التي تواجه المجتمعات الإنسانية.

لقد تجلت أهمية كتاب (القوانين) من خلال دعمه للدستور كمبدأ أساسي للحكم الرشيد. فبعد أن أدرك أفلاطون صعوبة تحقيق الدولة المثالية التي وصفها في (الجمهورية), اتجه نحو تأسيس دولة تقوم على سيادة القانون والدستور. يمثل (القوانين) إيمانًا راسخًا بأن القانون، المستمد من العقل والحكمة الجماعية، هو الضمانة الأكبر للعدالة والمساواة والاستقرار.من خلال تفصيل أفلاطون لمختلف جوانب التنظيم القانوني والسياسي، بدءًا من تحديد المواطنة وحقوقها وواجباتها، مرورًا بتنظيم السلطات وتوزيعها، وصولًا إلى وضع الإجراءات القضائية والعقوبات، فإنه يقدم نموذجًا للدولة الدستورية التي تخضع فيها السلطة للقانون، ويحمي حقوق الأفراد ويضمن سير الحياة العامة بانتظام. هذا التركيز على الدستور والقانون يمثل إسهامًا محوريًا في تطور الفكر السياسي، حيث وضع أفلاطون أسسًا لمفهوم حكم القانون الذي لا يزال جوهريًا في الأنظمة الديمقراطية الحديثة.

أما بالنسبة للمشاكل التي عالجها أفلاطون في كتاب (القوانين)، فقد كانت متنوعة وعميقة. بدءًا من مشكلة الحكم الرشيد في غياب الحكمة المطلقة، حيث قدم القانون كبديل للحاكم الفيلسوف، مرورًا بمشكلة تحقيق الوحدة والاستقرار الاجتماعي من خلال تنظيم دقيق للحياة الاقتصادية والاجتماعية، وصولًا إلى مشكلة التربية الأخلاقية وتكوين المواطن الفاضل من خلال نظام تربوي شامل. كما تناول أفلاطون مشكلة التعامل مع التأثيرات الخارجية والفساد، داعيًا إلى وضع ضوابط لحماية المجتمع وقيمه، وأخيرًا مشكلة العلاقة بين الدين والدولة، مقترحًا نظامًا دينيًا رسميًا لتعزيز التماسك الاجتماعي والقيم المشتركة. إن معالجة أفلاطون لهذه المشاكل لم تكن مجرد تشخيص للواقع السياسي والاجتماعي في عصره، بل كانت محاولة جادة لتقديم حلول عملية ومستدامة تهدف إلى بناء مجتمع أفضل وأكثر عدلًا.

وفيما يتعلق بالفرضيات التي طرحها أفلاطون في كتاب (القوانين)، يمكن تحديد عدة فرضيات أساسية شكلت جوهر رؤيته للدولة والقانون. أولًا، فرضية أن القانون هو أفضل بديل للحاكم الفيلسوف في تحقيق العدالة والاستقرار. ثانيًا، فرضية أن التربية الأخلاقية الشاملة هي الأساس لبناء مواطنين صالحين ومطيعين للقانون. ثالثًا، فرضية أن تحقيق التوازن والانسجام بين مختلف فئات المجتمع ضروري للاستقرار السياسي والاجتماعي. رابعًا، فرضية أن الدولة يجب أن تولي اهتمامًا خاصًا بتنظيم الحياة الاقتصادية لمنع التفاوتات الشديدة. خامسًا، فرضية أن للدين دورًا هامًا في تعزيز القيم المشتركة والتماسك الاجتماعي. سادسًا، فرضية أن الانفتاح غير المنظم على الثقافات الأجنبية والتجارة الخارجية قد يشكل خطرًا على استقرار المجتمع وهويته. هذه الفرضيات، وغيرها، شكلت الإطار النظري الذي استند إليه أفلاطون في بناء تصوره للدولة والقانون في (القوانين).

في الختام، يمكن القول إن كتاب (القوانين) يمثل علامة فارقة في تاريخ الفكر السياسي، حيث قدم أفلاطون نموذجًا للدولة الدستورية القائمة على حكم القانون، وعالج العديد من المشاكل الأساسية التي تواجه المجتمعات الإنسانية،

رح فرضيات لا تزال ذات صلة بفهم التحديات المعاصرة. إن أهمية هذا العمل لا تقتصر على قيمته التاريخية، تمتد لتشمل تأثيره العميق على تطور مفاهيم العدالة والدستور والحكم الرشيد، مما يجعله مرجعًا لا غنى عنه ل من يسعى إلى فهم أسس التنظيم السياسي والاجتماعي.

امش:

- يوسف كرم / تاريخ الفلسفة اليونانية / مطبعة لجنة التاليف والترجمة والنشر / ص ١٣٦ – ١٣٨
- كامل محمد عويضه / مصادر الفكر الفلسفي اليوناني / دار الكتب العلمية / بيروت لبنان / ط١ / ١٩٩٥ / ص ٨٥– ٨٦
- اميل برهييه / تاريخ الفلسفة اليونانية / ترجمة جورج طرابيشي / دار الطليعة / بيروت لبنان / ط٢ / ١٩٨٧ / ص ٢٠٥
- اميل برهييه / تاريخ الفلسفة اليونانية / المصدر السابق / ص ٢٠٧
- حوريه توفيق مجاهد / الفكر السياسي من افلاطون الى محمد عبده / مكتبة ٤٨٥ / ط٧ / ٢٠١٩ / ص٩٦ – ٩٨
- محمد علي ابوريان / تاريخ الفكر الفلسفي / الفلسفة اليونانية ترطاليس افلاطون / دار الوفاء للطباعة والنشر / ط٢ / ٢٠١٤ ٢٢٩–٢١
- اميل برهييه / تاريخ الفلسفة اليونانية / المصدر السابق / ص١٩٠–١٩٢
- عبد الرحمن بدوي / موسوعة الفلسفة /ج١/ ذوي القربى / ط١ / ١٤٢٧ / ص١٨٥
- محمد الخطيب / الفكر الاغريقي / منشورات دار علاء الدين / دمشق / ط١ / ١٩٩٩ / ص٣٠٣
– ريمون غوش / الفلسفة السياسية في العصر السقراطي / دار الساقي / بيروت لبنان / ط / ٢٠٠٨ / ص ١١٢– ١١٥
– ا.هـ.آرمسترونغ / مدخل الى الفلسفة القديمة / ترجمة سعيد الغانمي / المركز الثقافي العربي / بيروت /ط١ / ٢٠٠٩ / ص٩٤–٩٥
– د ز مصطفى النشار / تاريخ الفلسفة اليونانية / من منظور شرقي ج٢ / دار ضياء للطباعة والنشر / ٢٠٠٠ / ص٢٨٧– ٢٨٨

ادر:

.هـ.آرمسترونغ / مدخل الى الفلسفة القديمة / ترجمة سعيد الغانمي/ المركز الثقافي العربي / بيروت /ط١ / ٢٠٠٩
فلاطون / القوانين / ترجمة محمد حسن ظاظا / مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب / ١٩٨٦
ميل برهييه / تاريخ الفلسفة اليونانية / ترجمة جورج طرابيشي / دار الطليعة / بيروت لبنان / ط٢ / ١٩٨٧
جورج سباين / تطور الفكر السياسي / الكتاب الاول / ترجمة حسن جلال العروسي / مرجعة عثمان خليل عثمان
حوريه توفيق مجاهد / الفكر السياسي من افلاطون الى محمد عبده / مكتبة ٤٨٥ / ط٧ / ٢٠١٩
.. محمد عبد الرحمن مرحبا / مع الفلسفة اليونانية / منشورات عبودات / بيروت –باريس / ط٣ / ١٩٨٨
يمون غوش / الفلسفة السياسية في العصر السقراطي / دار الساقي / بيروت لبنان / ط / ٢٠٠٨
عبد الرحمن بدوي / موسوعة الفلسفة /ج١/ ذوي القربى / ط١ / ١٤٢٧
امل محمد عويضه / مصادر الفكر الفلسفي اليوناني / دار الكتب العلمية / بيروت لبنان / ط١ / ١٩٩٥
حمد الخطيب / الفكر الاغريقي / منشورات دار علاء الدين / دمشق / ط١ / ١٩٩٩
حمد علي ابوريان / تاريخ الفكر الفلسفي / الفلسفة اليونانية من طاليس الى افلاطون / دار الوفاء للطباعة والنشر / ط٢ / ٢٠١٤
صطفى النشار / تاريخ الفلسفة اليونانية / من منظور شرقي ج٢ / دار ضياء للطباعة والنشر / ٢٠٠٠
وسف كرم / تاريخ الفلسفة اليونانية / مطبعة لجنة التاليف والترجمة والنشر

Website address

White Dome Magazine

Republic of Iraq

Baghdad / Bab Al-Muadham

Opposite the Ministry of Health

Department of Research and Studies

Communications

managing editor

07739183761

P.O. Box: 33001

International standard number

ISSN3005_5830

Deposit number

In the House of Books and Documents (1127)

For the year 2023

e-mail

Email

off reserch@sed.gov.iq

hus65in@gmail.com

فصلية تُعنى بالبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية العدد(٧)
السنة الثالثة ذو القعدة ١٤٤٦هـ آيار ٢٠٢٥م

General supervision the professor
Alaa Abdul Hussein Al-Qassam
Director General of the
Research and Studies Department editor
a . Dr . Sami Hammoud Haj Jassim
managing editor
Hussein Ali Muhammad Hassan Al-Hassani
Editorial staff
Mr. Dr. Ali Attia Sharqi Al-Kaabi
Mr. Dr. Ali Abdul Kanno
Mother. Dr . Muslim Hussein Attia
Mother. Dr . Amer Dahi Salman
a. M . Dr. Arkan Rahim Jabr
a. M . Dr . Ahmed Abdel Khudair
a. M . Dr . Aqeel Abbas Al-Raikan
M . Dr . Aqeel Rahim Al-Saadi
M. Dr.. Nawzad Safarbakhsh
M. Dr . Tariq Odeh Mary
Editorial staff from outside Iraq
a . Dr . Maha, good for you Nasser
Lebanese University / Lebanon
a . Dr . Muhammad Khaqani
Isfahan University / Iran
a . Dr . Khawla Khamri
Mohamed Al Sharif University / Algeria
a . Dr . Nour al-Din Abu Lihia
Batna University / Faculty of Islamic Sciences / Algeria
Proofreading
a . M . Dr. Ali Abdel Wahab Abbas
Translation
Ali Kazem Chehayeb